قوله والفعل ذلك اى استحضار الصورة والعبرة انه كما فى قوله تعالى وصف
حاله مع عول لقيها فاض بها ملاء دهش تحرت ضربت بالبدن واللجان
والفصاحة كما فى الاية الكريمة قوله ادعو ذلك تحبه تحولت ملا نافا قيل
نه ظهرًا وبطنًا قوله والانقلابات المنفا وترحت سد و فى الدولة كلها
وطع وطن سد و فم تنضام تنقله من الحال حتى يعود فاد كاما قوله
فلا ان عدم الحصر والعهد فيه انه سيأتى انه قد يكون المعرف غير مفيد
للحصر ولا للعهد وجوابه ما ذكره الشارح فى بحث افراد المسند فيكون المعنى
هنا ان تنكيره يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق التنكير عند جميع صور
تحقق هذا المعنى وههنا ظهر انه لا حاجة الى جعل حكاية المنكر داخلة فى عدم
اراد الحصر والعهد كما فى الشرح قوله والعهد قيل ليس المراد به
ماهو معنى لام العهد بل معنى التعريف الغير الجنسي سواء كان فى المعرف باللام
العهد ام لا كما فى قولك هذا زيد وانا زيد فان جميع اقسام المعرف يصدق
يصدق عليها انها معهودة اى معلومة للمخاطب فى اعتقاد المتكلم وههنا بحث
وهو ان الظاهر ان اكثر مقتضيات تنكير المسند اليه يكون فى تنكير
المسند ايضا مثل ان يكون للنوعية نحو اصل الانسان ماء والتعليل والتكثير
نحو ما لى ابل اى كثيرة او قليلة على حسب اقتضاء المقام فما وجه ذكر التفخيم
والتحقير وترك البواقى قوله مجرد اصطلاح اى من غير اعتبار المناسبة
مخصصة لتسمية الاول مقيدات والاخرين مخصصات قوله
وفيه نظر لما ذكر فى الشرح من انه اراد المتبوع باعتبار الدلالة
على الكثرة والشمول وظاهر ان النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب
ان لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان اراد المتبوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين فى الفعل

ايضا

ايضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا
طاب زيد نفسا يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فى الحال والتمييز
وجميع المعمولات تخصيص الا انها الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا
بالوصف قال المحقق فلان بعضهم من معمولات المسند وبين
اضافته ووصفه فرق معنوي لان الفعل يسند اولا ثم يقيد بمعمولاته
ثانيا والاسم يضاف او يوصف اولا ثم يسند ثانيا فهناك تقييد مسند
وههنا اسناد مقيد فاريد التنبيه على الفرق بتغيير الاسم واما تخصيص
احد الاسمين باحد المعنيين فباعتبار ان الفعل بحسب اصل وضعه يدل على
معنى مطلق والتقييد مناسبه واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم
والشمول بحسب اصل الوضع والتخصيص مناسبه وهذا القدر كاف فى الرجحان
واما المشتقات فهى باعتبار العمل فى حكم الفعل لانها انما تعمل للاستعمال عليها معنى
الفعل قوله فى الجملة الخبرية واما الانشائية فمذهب سيبويه ان اسم
الاستفهام نحو من ابوك وكم مالك مبتدأ مع كونه نكرة واما نحو
رجل افضل منك ابوك حيث قال سيبويه ان افضل مبتدأ وابوك خبره
وقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة فيمكن جعله من باب القلب
قوله حال كون المطلق الظاهر عدم تخصيص قوله باعتبار الخ
بالمطلق اذ المضاف ايضا يكون للعهد والجنس والثانى فى المضاف ايضا
يفيد القصر كالمعرف باللام الا ان فى تمثيل المصنف ما يفيد القصر
بالمعرف باللام فقط دفعا لتوهم انه متعلق بالمطلق فى المثال الاخير
قوله وظاهر لفظ الكتاب الخ يظهر من كلامه انه حمل المعلوم
على معنى المعهود وهو يستتبع الا يكون كون المسند اليه معرفا باللام
الحقيقى اذا كان المسند معرفا بغيرها الا ان يدعى فيه ما يدعى فى الاضافة

Copyright © King Saud University